

ومضات فكرية



@AL_foudari

E_mail: laifoudari@yahoo.com

لطيفة الفودري

الصدافة الزوجية

العلاقة بين الزوجين لها خصائص كثيرة، ولكن إذا أردنا اختيار خاصية واحدة تضفي على علاقتهم دوام المتعة والحيوية على مر السنين فلن تكون سوى أن يعامل كل منهما الآخر معاملة الصديق الحميم. فما أكثر أن نجد زوجين مخلصين لبعضهما البعض ومع هذا تراهما وقد احتدم النقاش بينهما ولن يدوما على وفاق طويلا، وكثيرا ما نجد أزواجا رائعين ومتفانين ويشتركان في نفس الهوايات والاهتمامات ومع هذا يسيطر التوتر على علاقتهم.

أما عندما يكون الزوجان أصدقاء في المقام الأول فإن الأمور تسير طبيعية من تلقاء نفسها، فالصدافة تحتم على كل صديق أن يدعم صديقه وأن يحتمله ويعطف عليه، ويلتزم له العذر، كما أن الصداقة تسهل عملية التواصل، والصدافة تمهد الطريق للضحك والمرح، كما أنها أيضا تعني التزام الجدية إذا تطلب الأمر ذلك والصديق على اتصال دائم بصديقه يجده وقت الرخاء، ولا يفترقه وقت الشدائد.

أي الناس أحب إليك؟ سؤال وجه للرسول صلى الله عليه وسلم، فرد أمام الناس وقال اسم امرأة، قال: عائشة. فسأله السائل من الرجال؟ قال: أبوها. يمكننا أن نفهم من هذه المصارحة أن السيدة عائشة هي الزوجة الصديقة في المنزل، وأبأ بكر هو الصديق الحميم من الرجال.

وكم نسمع من تقول: «زوجي هو أفضل أصدقائي» ولكن أفكارهم ومشاعرهم وتصرفاتهم تناقض هذا، فتراهم على عكس ما يقولون، يغارون من أزواجهم ويطلبونهم بما لا يطلبون به صديقا، وإلى جانب هذا تراهم لا يقدرونهم حق التقدير ولا يحترمونهم كما يجب ولا يلتزمون للطف في التعامل معهم.

وأفضل طريقة للإبقاء على علاقة الصداقة بين الزوجين أن تعرف فائدة الصداقة في هذه العلاقة فالصدافة هي أفضل طريقة للحفاظ على العلاقة الزوجية.

وعليك أن تذكر نفسك بأن هدفك هو أن تعامل زوجتك بعطف وتقدير واحترام تماما كما تعامل أقرب أصدقائك، وعندما لا تعرف ماذا تفعل اسأل نفسك: «إذا كان هذا الشخص صديقي فكيف سيكون سلوكي معه ورد فعلي تجاهه؟» إنه من الأهمية بمكان أن نتذكر كيف يتعامل الأصدقاء مع بعضهم البعض ثم نحاول تطبيق هذا في علاقتك مع شريكة الحياة، الصداقة الزوجية كنز لا يفنى ومنبع دائم للود والاحترام والحب الراقى.

انتظارات



DaliLalkhumsan@hotmail.com

Twitter@Bnder22

دالي محمد الخمسان

تتزامن التصريحات والأقوال والمقترحات من السادة أعضاء مجلس الأمة، وتكثر اقتراحاتهم بقوانين بشتى الأنواع والتي تلامس هموم المواطنين بمزايا مالية وتنظم العمل وتحت على تطبيق القوانين ولكن لم ينظر إلى تلك الاقتراحات ولم يتم التصويت عليها، وكان النواب في تسابق مع الزمن «وكل يقول الزود عندي» فما أسهل الأقوال وما أصعب الأفعال.

المهم من كل ذلك هو ما نتلمسه على أرض الواقع من تهميش تلك

القول أسهل من الفعل

في الصميم



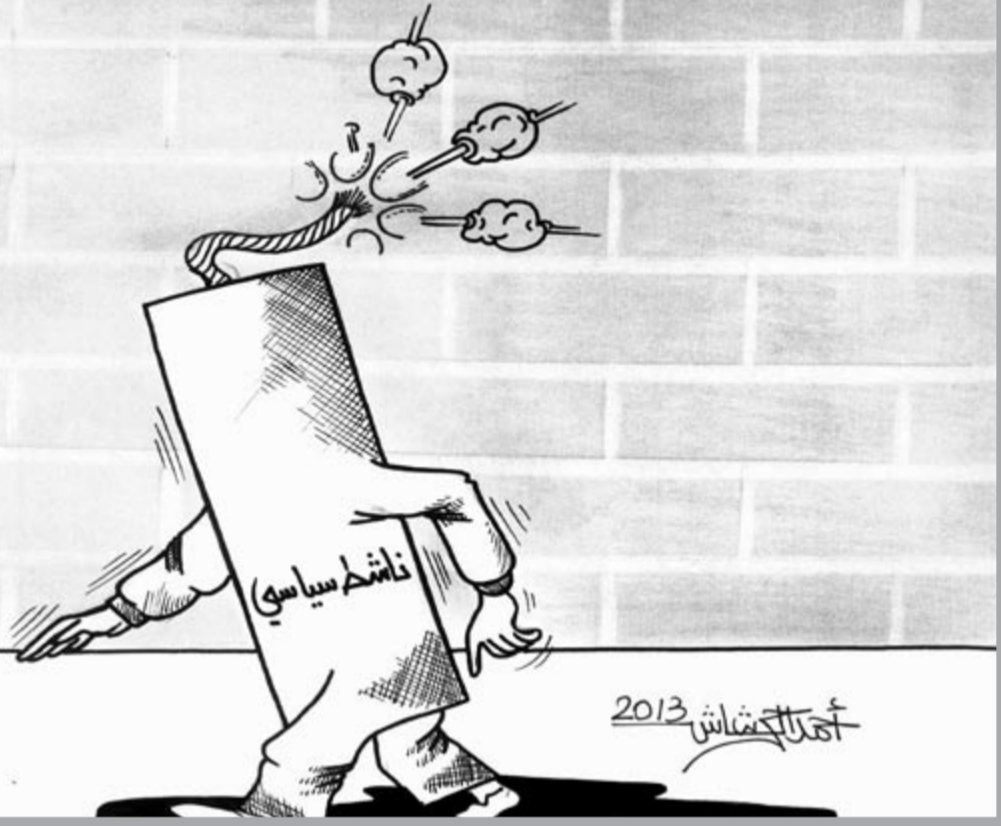
www.leeesh.com

م.غنيم الزمبي

قام أكثر من 1500 رب أسرة كويتية بالاقتراض من بنك التسليف لشراء بيوت لهم ولأسرهم ولكن وبعد فترة ولأسباب متعددة وكثيرة قاموا ببيع تلك البيوت وأعادوا القرض بالكامل لبنك التسليف لكنهم فوجئوا بقرار الهيئة العامة للإسكان بشطب أسمائهم من قوائم الانتظار للبيوت الحكومية التي توزع على المواطنين وتحديد الخيار لهم فقط بالاقتراض مرة أخرى من بنك التسليف لشراء بيت جاهز وهو خيار بمثابة (اللاخيار) خاصة في ظل ارتفاع أسعار العقار الجنوني في السنوات الأخيرة، فقيمة قرض

1500 أسرة

كويتية يناشدون وزير الإسكان..



أحمد العتيق 2013

n.alalimi@live.com

ناصر العليمي

للتجنيس خطر ومنافع، لذلك يجب أن تؤخذ جميع الأمور بالحسبان لأن التجنيس ليس ورقة تمنح، بل هو ولاء وتضحية وعبء، لذلك أعتقد أن من تزوج إنسانة من دول غير بلده عليه أن يتحمل قراره وألا تتحمل الدولة باكملها القرار معه، إن الجنسية لها تبعات ضخمة تكلف الدولة الكثير، لذلك نجد الكثير يرغب فيها ولو فرضنا أن شخصا تزوج من أي دولة وتم تجنيس زوجته وبعد ذلك طلقها وأصبحت مواطنة وطالبت بحقوقها من الدولة، فمن المنضمر هل الزوج أم الدولة؟ إن جميع ما تم دفعه لهذه السيدة وتكبدته الدولة من خسائر هو خطأ شخص واحد!

لذلك يفضل كل من يتزوج عليه أن يقبل بزوجه وجنسيته،

خفايا ساطعة



خطر التجنيس

ومنافعه

وأبناؤه سيصبحون مواطنين وهذا حق شرعي وقانوني لهم ومن الممكن أن يتم استغلال هذا الأمر من قبل ضعاف النفوس ويصبح الزواج صفقة للبعض يدفع له حتى تجنس الزوجة ثم يطلقها ويأخذ أموالا، وهكذا يكررها وتتكبد الدولة الخسائر، وكذلك بالمقابل عندما تتزوج المواطنة بشخص من أي دولة عليها أن تتحمل قرارها ولا يحق لها المطالبة بتجنيس أبنائها، فمن الطبيعي أن الأبناء يتبعون جنسية الأب فمن الممكن أن يتم منح المواطنة لسكان إن كانت مطلقا أو أرملة شأنها شأن المواطن ويمنح أبنائها حق الرعاية الصحية والتعليمية وعلاوة الأبناء لتحيا حياة كريمة حتى سن البلوغ القانوني لأبنائها ثم يتم معاملتهم

المقترحات النيابية التي تلامس عواطف الشعب بقصد شعور المواطن بالثقة من هذا المجلس النيابي ولا يظن أنه أداة حكومية ذات فعالية نيابية تحركه كيفما تشاء وتطلب منه ما تريد وعليه السمع والطاعة وعدم الاعتراض. يجب تحديد الأولويات والقدرة على تحقيق الأهداف وتطبيق تلك الاقتراحات بالعمل الجاد المثمر وليس بالتصريح لذلك المقترح ثم تركه وعدم تفعيله وذلك للتكسب الشعبي ودغدغة المشاعر واثبات تواجد ذلك العضو الذي يقول ولا

بنك التسليف هي 70 ألف دينار فقط وإذا علمنا أن أقل سعر لأي بيت مهما كان متواضعا في الكويت هو فوق المائة وسبعين ألفا، يتأكد استحالة هذا الخيار بالنسبة لهذه الأسر التي أغلبها من أصحاب الدخل المحدود، والذي زاد الأمر سوءا و«عفس» أحوال هذه الأسر هو قيام الهيئة العامة للإسكان أيضا بقطع بدل الإيجار عنهم، يعني المصيبة مصيبتين لا تستطيع شراء بيت ولا دعم من الحكومة لها لتتحمل جزءا من أعباء الإيجار الباهظة.

في هذا الوضع تكون هذه في وضع

يأثس فقدت أي فرصة لامتلاك بيت يؤويها وفي الوقت نفسه تتحمل ميزانيتها المحدودة دفع الإيجار، الآن هذه الأسر تناشد سمو رئيس الوزراء للنظر في أحوالها وهم قابلون بأي تسوية تتم تضمن عودتهم في طاوور الانتظار الحكومي مهما كان تاريخ الطلب مع إعادة صرف بدل الإيجار لهم، هذه أسر كويتية وجدت نفسها في وضع صعب، لو تركت دون تدخل حكومي فستظل من دون بيت ولا مأوى باقي حياتها وهو وضع أننا متأكد أنه لا يرضى عنه سمو رئيس الوزراء ولا معالي وزير الإسكان.

يأثس فقدت أي فرصة لامتلاك بيت يؤويها وفي الوقت نفسه تتحمل ميزانيتها المحدودة دفع الإيجار، الآن هذه الأسر تناشد سمو رئيس الوزراء للنظر في أحوالها وهم قابلون بأي تسوية تتم تضمن عودتهم في طاوور الانتظار الحكومي مهما كان تاريخ الطلب مع إعادة صرف بدل الإيجار لهم، هذه أسر كويتية وجدت نفسها في وضع صعب، لو تركت دون تدخل حكومي فستظل من دون بيت ولا مأوى باقي حياتها وهو وضع أننا متأكد أنه لا يرضى عنه سمو رئيس الوزراء ولا معالي وزير الإسكان.

منظومات الغرب الكافر بالنجاشي العادل المسلم، وأما القياس بتدويل قضية الرياضة فأراها طرفة أكثر من كونها شبهة تستحق الرد. أخيرا! أقول لإخواني في المعارضة: لا شأن لنا كمواطنين بسطاء «على باب الله» بصراع الاقطاب والمتنفذين واللاثنين خلف الكراسي، فما يحدث اليوم على الساحة السياسية طاهره غير باطنه، ودليله تناقضاتكم الصارخة، يقع خطأ اليوم فتعاملون معه بكل هدوء، هذا إن لم تغفلوه، ويقع خطأ مماثل له أو أدنى فتحرقوا البلد، تطالبون بحكومة شعبية في الكويت، وترفضونها في البحرين، تجيزون المظاهرات في الكويت، وترفضونها في مصر!



samy_elkorafy@hotmail.com

سامي الخرافي

شوراعات

أتوجه بمقالي هذا إلى بعض المسؤولين بأن يتركوا كراسيهم ليوم واحد وينزلوا إلى شوارع البلاد ويشاهدوا بانفسهم حالة شوارعنا، التي أصبح مجرد المرور فيها مرة واحدة يشكل خطرا جسيما وأصبح حالها مثل حال بعض «الأمراض» التي تلازم الإنسان طوال العمر كالسكر والضغط.

فطريق «كبدة»، الذي يعتبر من الطرق المهمة ويستخدمه كثير من الناس بشكل يومي، سواء من الموظفين أو مرتادي الجواخير أو البئر، من أسوأ شوارع وطرق الكويت، عندما تسير عليه تشعر بالخوف والرهبة بسبب الانحناءات المتتالية، وكثرة الدورات، والانقادات الخطرة، وما يزيد من حالة الخوف قيام بعض الشباب في أيام العطل بـ «التقحيص» أو ما يسمى فيما بينهم بـ «الخط الأصفر» من دون رادع من دوريات الشرطة الموجودة، فلماذا لا يتم تحويله إلى خط سريع بدلا من الوضع الحالي، وما المانع من وضع نقاط أمنية مجهزة بالكامل من إسعاف ومطافئ، بهدف معالجة أي مشكلة فور حدوثها مثل طريق الشاليهات.

وكذلك تكثيف الشوارع بطريقة عشوائية وإزالة القار ثم تركها من دون تسوية لفترة زمنية تصل إلى أشهر بسبب الكثير من المشاكل لسائقي المركبات، فانظر مثلا إلى طريق الدائري السادس، الذي بدأ العمل فيه منذ أكثر من 3 أشهر ولم يتم الانتهاء منه.

وأبضا انتشار ظاهرة كتابة الرسائل أثناء القيادة مصيبة أخرى في شوارعنا، فإين القانون الرادع والصارم الذي يحد من هذه الظاهرة التي تسبب في كثير من الحوادث وإزهاق أرواح الناس؟!

وأضيف إلى كل ما سبق ما يمارسه بعض الشباب من سباق للسيارات، خصوصا في المنطقة المحاذية للمطار «صباحان»، حيث تشاهد السباقات والتقيص على أشدهما، وكذلك الحال في مزارع الوفرة وما يسببونه من إزعاج للأهالي، كل ذلك يدفعنا إلى أن نتساءل هل من المعقول أن وزارة الداخلية لا تستطيع أن تحل هذه المشكلة؟! ولماذا لا تخصص أماكن للسباق والاستعراض لهؤلاء الشباب تشرف عليها جهة مسؤولة لحماية شبابنا وأرواح الناس؟ وهناك مشكلة أظلية أخرى وهي السير على حارة الطوارئ والتي لا اعرف السبب في عدم معالجتها بشكل جذري لماذا لا يتم وضع كاميرات حديثة للحد من هذه الظاهرة وأصدار عقوبة شديدة لهؤلاء

المستهترين والذين يعرضون حياة الآخرين للخطر. وأخيرا، أتمنى العمل على وضع اشارات المرور الرقمية الكبيرة عند الاشارات بحيث يعرف السائق كم لديه من الوقت لإطفاء الإشارة وبالتالي يخفف سرعته بدلا من الحاصل حاليا. أقول لكل مسؤولينا: نزلكم إلى الشوارع ومعايشة ما يعانيه الناس خطوة أولى في طريق الإصلاح وكذلك الرافة بحال شبابنا. ارحموا هذا الجيل من سوء التخطيط، وغياب القانون الرادع، واحصوهم من انفسهم، فحمايتهم أمانة وواجب.

المجهر



بدر العلوش

الديموقراطية

ينقسم العمل السياسي الديموقراطي الى كتلتين وهما كتلة الحكومة اي السلطة التنفيذية وكتلة المجلس التشريعي، وهما يعملان لتسيير مصالح الدولة في النظام الديموقراطي، وهناك كتلة المعارضة وهي العين المراقبة للحكومة تحاسبها ان حادت عن جادة الصواب، فالمعارضة معيار أصيل لسلامة النظام الديموقراطي وعند فقد الكتلة المعارضة او محاولة الحكومة النيل منها وإبعادها عن الساحة السياسية داخل المجلس التشريعي او الساحة السياسية العامة بذلك يختل النظام الديموقراطي ويتحول الى نظام شمولي متفرد، حيث فقد الرقيب عليه مما يدفعه للتوغل في جادة الخطأ والاعوجاج والفساد وهذا هو الشأن البشري عند فقد المحاسب والمراقب، لذلك كان النظام الديموقراطي لا يصح الا بجناحيه الحكومي والمعارض حتى تسير العملية السياسية بتوازن بعيدا عن الأخطاء أو التوغل في الخطأ والاستمرار عليه مما يتحول الى فساد ثم الى امتعاض سياسي ينصب على الشارع ويتحول الى حراك بعيدا عن الإطار المؤسسي وقد يستفحل الأمر وتعم الفوضى وتفقد المعارضة السيطرة على الشارع وتتحوّل الحكومة الى خصم شرس وقد تفقد السيطرة عليه مما يدخله في أتون العمل غير المنظم وتتعلط مصالح المواطنين والمقيمين ويبدأ الشارع من السلمية الى العنف كردود أفعال مما قد تتفاعل قطاعات الشعب شيئا فشيئا مع الحراك فيدخل البلد في الفوضى وهذا ما شاهدناه خلال العامين الماضيين في دول المنطقة، فحراك الشارع لا تستطيع ان تتنبأ بنتائجه وبخاصة اذا استمر دون حلول واضحة من الدولة او التفاوض عن مطالبه والاعتماد على التهيئة الوقتية او على حسابات قديمة عفى عليها الزمن.

أيها السادة الكرام: كونوا ديموقراطيين واركبوا مساحة للمعارضة الحقيقية ولا تحاولوا خلق معارضة صورية فالشارع له كلمة قد لا تتحملها الدولة او سياسة الدولة.

أيها السادة الكرام: مادام في الوقت متسع فلا تتجاهلوا مطالب الشارع حتى لا تتسع دائرة الحراك وتعم كل المناطق وتتطور أساليب الحراك وتدخل في صدام حقيقي لا يمتناه أحد للكويت.

رياح التناؤل



@dhari_almutairi

م. ضاري محسن المطيري

الزمن كفيل بكشف الحقائق، ويوما بعد يوم يتبين للشعب الكويت من القائد الحقيقي لأغلبية المجلس المبط، ويتأكد للسلفيين خاصة ما اذا كانت الأغلبية تقود الحراك أو تقام من الحراك.

خطوة الأغلبية في تدويل قضاياها ضد الحكومة الكويتية عند الغرب الانتهازية هي القشة التي قصمت ظهر البعير، وبها سقطت ورقة التوت الأخيرة التي كانت تخرق سواة كل من كان يبرر ويشرعن تصرفات المعارضة الأخيرة، فعلا الأغلبية تفتقر لشخصيات شرعية منهجية تنقذها من تخبطاتها، فالسياسة الكل يحسن الحديث فيها.

وتبرير التدويل قضية أخرى لا تقل